

المصادقة على مبادرة ائتلاف الكرامة تشرع الأبواب أمام خطاب التطرف في تونس

إجماع إعلامي على رفض مشروع قانون يدعمه سياسيون يكفرون صحافيين



مبادرة ائتلاف الكرامة تخدم القنوات المخالفة للقانون

وأشار البعض أنّ لرئيس الجمهورية قيس سعيد حرية الطعن في دستورية ذلك القانون أو إعادته إلى البرلمان في قراءة ثانية تتطلب 145 صوتا للمصادقة عليه بشكل نهائي. وأكد البعض الآخر منهم أنّ إلغاء تراخيص إنشاء قناة إذاعية أو تلفزيونية سيساهم في خلق فوضى داخل المجال السميعي البصري في تونس. وكانت وزارة حقوق الإنسان والعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، قالت في بيان أصدرته في 5 يونيو الماضي، أن رئيس الحكومة، طلب سحب عدد من مشاريع القوانين كانت معروضة على مجلس نواب الشعب، ومن بينها مشروع القانون الأساسي المتعلق بهيئة الاتصال السميعي البصري، وذلك في توافق تام بين الحكومة وعدد من الفاعلين الأساسيين في القطاع وخاصة النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين والهايك.

واعتبرت أن تمريره يمثل "مرورا بالقوة ويؤثر بتحويل مجلس نواب الشعب لمؤسسة تهدف لضرب الحقوق والحريات الصحافية". وأشارت إلى أن هذه المبادرة التشريعية لها "خلفياتها السياسية المعروفة"، معلنة عن استعداد كافة هيئاتها إلى "التصدي لمشروع ائتلاف الكرامة". ودعت الجهات المعنية بالملف ومكونات المجتمع المدني المستقل وكل الأحزاب المؤمنة بحرية الإعلام والرافضة للتطرف والتسلط وفساد القضاء الإعلامي والمال الفاسد في الإعلام، إلى إسقاط هذه المبادرة المقدمة من ائتلاف الكرامة، والممثل في البرلمان الحالي بـ19 كما استنكرت أعضاء المكتب التنفيذي بنقابة الصحافيين هذا التعدي الخليلر على قطاع الإعلام ونشروا توبيقات عبروا فيها عن رفضهم لهذا القانون

التعديلية المستقلة للمحاصصة الحزبية ولسيطرة مراكز النفوذ الخفية. كما اعتبر عضو الهيئة العليا المستقلة للاتصال السميعي البصري "الهايك" هشام السنوسي، أن المصادقة على هذا القانون اللادستوري هو مهزلة سياسية ويعدّ منعرجا خطيرا في قطاع الإعلام نظرا لأن هذه المبادرة تمثل تهديدا لحرية الإعلام وتهديدا للمسار الديمقراطي. وأكد أنّ هذه المبادرة ستفتح الباب أمام الفاسدين وستمكنهم من وضع أيديهم على قطاع الإعلام وستمكن كل من هبّ وذبّ من بعت إذاعات وتلفزات. وعبرت الجمعية العامة للإعلام التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل، في بيان نشرته على حسابها في فيسبوك، عن "استنكارها توجه العديد من الأطراف السياسية إلى تمرير مشروع تنقيح المرسوم المذكور دون الاستئناس والاستماع ومشاركة الأطراف المعنية بالملف واصفة المشروع بـ"الخطير".

الجباي وبقائمة في أسماء مؤسسيها ومسنيريها. ورفضت "الهايك" هذه المبادرة في بيان أصدرته في 12 مايو الماضي، وحذرت من خطورتها نظرا لأنها صادرة عن طرف سياسي، وهو ائتلاف الكرامة، الذي يعتبر الهايك خصما أيديولوجيا له وقام نوابه بالتهجم على الهيئة الدستورية في أكثر من فرصة وتكفير أعضائها. وشددت الهايك على أنّ هذه المبادرة مخالفة للدستور إذ أنّها تهدف إلى تجديد تركيبة الهيئة عبر تنظيم انتخابات من قبل مجلس نواب الشعب فيما ينصّ الدستور على أن "تواصل الهيئة المستقلة للاتصال السميعي البصري القيام بمهامها إلى حين انتخاب هيئة جديدة". وأكدت أنّ إلغاء نظام الإجازات (التراخيص) الممنوحة لمنشآت الاتصال السميعي والبصري الخاضعة لكراسات الشروط وتعويضه بنظام التصريح، هو اقتراح خطير يهدف إلى إخضاع الهيئة

دق القائمون على قطاع الصحافة والإعلام في تونس ناقوس الخطر، بعد مصادقة لجنة الحقوق والحريات في البرلمان على مبادرة كتلة ائتلاف الكرامة التي رفضها الصحافيون منذ بداية اقتراحها باعتبارها تهدد استقلالية الإعلام وتساهم في خلق الفوضى في المشهد الإعلامي وسيستسنى لكل المتطرفين إطلاق إذاعات وقنوات تلفزيونية خاصة بهم.

وتونس - دعت أوساط إعلامية وصحافية تونسية إلى إسقاط المبادرة البرلمانية التي تقدّمت بها كتلة ائتلاف الكرامة بالبرلمان، مدعومة من حركة النهضة، لتنقيح المرسوم رقم 116 لعام 2011 المتعلق بحرية الاتصال السميعي والبصري، التي حظيت بمصادقة لجنة الحقوق والحريات في البرلمان رغم الرفض الواسع لهذه المبادرة.

ويؤكد الراضون لمشروع القانون بأنه هدفه حذف شرط الترخيص لإحداث القنوات الفضائية والإذاعية من أجل إضفاء الشرعية على القنوات غير القانونية، وإن إلغاء تراخيص البث مخالف بالكامل لمفهوم التعديل وضرب في الضميم لأي هيئة تعديلية. واعتبره خطرا يهدّد استقلالية الإعلام ويساهم في خلق الفوضى في المشهد الإعلامي وسيستسنى لكل المتطرفين إطلاق إذاعات وقنوات تلفزيونية تخدم أطرافا حزبية وسياسية دون سلطة ورقابة وهذا ما يريده نواب النهضة وائتلاف الكرامة وقلب تونس وحزب الرحمة لتركيبة الإعلام وللتحكم في القطاع السميعي البصري.

وتونس - دعت أوساط إعلامية وصحافية تونسية إلى إسقاط المبادرة البرلمانية التي تقدّمت بها كتلة ائتلاف الكرامة بالبرلمان، مدعومة من حركة النهضة، لتنقيح المرسوم رقم 116 لعام 2011 المتعلق بحرية الاتصال السميعي والبصري، التي حظيت بمصادقة لجنة الحقوق والحريات في البرلمان رغم الرفض الواسع لهذه المبادرة. ويؤكد الراضون لمشروع القانون بأنه هدفه حذف شرط الترخيص لإحداث القنوات الفضائية والإذاعية من أجل إضفاء الشرعية على القنوات غير القانونية، وإن إلغاء تراخيص البث مخالف بالكامل لمفهوم التعديل وضرب في الضميم لأي هيئة تعديلية. واعتبره خطرا يهدّد استقلالية الإعلام ويساهم في خلق الفوضى في المشهد الإعلامي وسيستسنى لكل المتطرفين إطلاق إذاعات وقنوات تلفزيونية تخدم أطرافا حزبية وسياسية دون سلطة ورقابة وهذا ما يريده نواب النهضة وائتلاف الكرامة وقلب تونس وحزب الرحمة لتركيبة الإعلام وللتحكم في القطاع السميعي البصري.



هشام السنوسي
المبادرة ستفتح الباب أمام الفاسدين ليضعوا أيديهم على الإعلام

وعلق نقيب الصحافيين التونسيين ناجي البغوري، على مصادقة لجنة الحقوق والحريات على المبادرة، وقال في تدوينة له "قريبا في تونس إذاعة داعش وتلفزيون جبهة النصرة وقناة جند الخالفة". وتابع إن تنقيح المرسوم 116 تم كما تريده النهضة وائتلاف الكرامة وقلب تونس، وأضاف قائلا "الإرهاب يندمد في حضن الدولة".

الصحافيات مستهدفات لدفاعهن عن المرأة

يتعرضن بشكل خاص إلى "الاعتداء الجنسي والاعتداء"، ولا سيما خطر التعرض للاغتصاب، الذي يستخدم كأداة لتقويض مصداقيتهن ونبيهن عن العمل في وسائل الإعلام.



دورافكا سيمونوفيتش
الاعتداء يستخدم كأداة لتقويض مصداقية الصحافيات

وأشارت إلى دراسة استقصائية أخرى أجرتها "مجموعة الغارديان الإعلامية" في المملكة المتحدة، والتي نشرت ملايين التعليقات على موقعها الإلكتروني، تشير إلى أن 8 من أصل 10 كتاب تعرضوا للإساءة كانوا من النساء. ويمكن اعتبار المنصات الرقمية سلاحا ذا حدين بالنسبة إلى النساء؛ حيث تعمل الشبكات الاجتماعية الجديدة على تغيير المجتمع وإعادة تشكيله، ولكنها تتيح أيضا عبر الإنترنت أشكالا جديدة من العنف ضد المرأة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، أكدت المقررة الأممية المستقلة، وهي أيضا صحافية، أنه "لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به" للحد من "الزيادات الخفية في العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الصحافيات خلال جائحة كوفيد -19".

جنيف - قالت الخبيرة الأممية دورافكا سيمونوفيتش، إن "الصحافيات أصبحن مستهدفات بشكل متزايد باعتبارهن ممثلات مرثيات وصريحات لحقوق المرأة"، حيث يواجه الصحافيون مستويات أعلى من التمييز إذا كانوا من النساء أو من السكان الأصليين، أو من أقلية عرقية أو جنسية. وفي نداء موجه إلى الدول الأعضاء عبر مجلس حقوق الإنسان في جنيف، استشهدت سيمونوفيتش بدراسة سابقة أجريت عام 2019 عبر العشرات من غرف الأخبار في خمس دول مختلفة، أشارت إلى أن النساء والصحافيين من الأقليات لا يتم استهدافهم في الكثير من الأحيان عبر الإنترنت فحسب، بل إن الهجمات التي تعرضوا لها كانت ضارة بشكل خاص وغالبا ما كانت جنسية بدرجة كبيرة. وفي حين سلطت الحركات الشعبية في جميع أنحاء العالم، مثل حملة هاشتاغ #MeToo أيضا، الضوء على التحرش الجنسي وأشكال أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ووفرت منصة للصحافيات للتحدث ضد الاعتداءات، لا تزال الكثيرات مترددات في القيام بذلك، بحسب المقررة الخاصة. وأبرزت سيمونوفيتش المقررة الخاصة الأممية أنه منذ عام 1992، قُتل حوالي 96 صحافية أثناء قيامهن بعملهن، وأوضحت أنه على الرغم من أن عددا أكبر من الصحافيين الذكور يموتون كل عام، إلا أن الصحافيات

منتقدوها أنها تدعم هذه الأهداف من خلال التغطية المختارة وأقسام الراي. وذكر الموقع الأميركي أن شبكة الجزيرة توظف المئات من الأشخاص في الولايات المتحدة وتحفظ بالعديد من المواقع الإلكترونية التي تستهدف جمهورا أميركيا، بما في ذلك منصة AL + والجزيرة الإنجليزية والجزيرة العربية. ورغم أن الشبكة القطرية تقول إنها لم تحصل على تعليمات بشأن ما يمكنها وما لا يمكنها تغطيته، إلا أن تقرير روس ليتين يرسم صورة مختلفة. ووفقا للادلة المتاحة للجمهور وشهادة الكونغرس التي تم جمعها على مدار سنوات، يؤكد التقرير أن الجزيرة تابعة تماما للنظام الحاكم في قطر. وتستخدم قطر، قناة الجزيرة لتعزيز مصالح سياستها الخارجية، واستشهد التقرير بموظفين سابقين أفادوا أن الشبكة تستخدم "للإثارة وجهة نظر قطر حول المنطقة والعالم الأوسع". كما يشير إلى تغطية قناة الجزيرة لإيران، التي انتقدت السياسات الأميركية وتدعم بشكل عام طموحات نظام طهران إقليميا. وكتبت روس ليتين "لا تستطيع الوقوف مكتوفة الأيدي بينما يقرأ الجمهور الأميركي ويسمع ويرى قصص ومحتوى الجزيرة كل يوم، ويستحق الأميركيون أن يعرفوا أن هذه المنظمة تعمل كوكيل لحكومة قطر - وتملكها وتمولها وتديرها وتسيطر عليها".

تقرير أميركي يؤكد توظيف الجزيرة القطرية لخدمة الأجندة الإيرانية في المنطقة

يمكن للجزيرة الحفاظ على الاستقلال عن الحكومة، وبالتالي، تدرج تحت المعايير اللازمة لتسجيل كوكيل اجنبي، وفق التقرير. وقدم أعضاء بارزون في الكونغرس التماسا لوزارة العدل للبدء بتحقيق شامل في أنشطة الجزيرة لتحديد ما إذا كانت تنتهك القوانين. ونقل موقع "واشنطن فري بيكون" عن مصادر مطلعة بأن الكونغرس قد يتحرك في هذه القضية في الأسابيع المقبلة. وذكرت روس ليتين في تقريرها "تحتاج الولايات المتحدة إلى إلقاء نظرة فاحصة على علاقتها مع قطر وإرغام قناة الجزيرة التي تملكها وتمولها وتديرها وتسيطر عليها الحكومة القطرية، للتسجيل في وزارة العدل تحت قانون الوكلاء الأجانب". وتصرّ النائبة السابقة على أنّ وزارة العدل يجب أن تطلب من الجزيرة التسجيل كوكالة أجنبية، كما فعلت مع وكالات الأنباء الأجنبية الأخرى، مثل تلك التي تسيطر عليها روسيا والصين. ويؤكد التقرير أن قطر "تمتلك وتمول وتدير وتسيطر على" الجزيرة، ويزعم أنّ الدولة تستخدمها لتعزيز أجندة السياسة الخارجية الخاصة بها. ويغير التقرير أسئلة أخرى حول أهداف قطر الإقليمية، وخاصة علاقتها الوثيقة المتزايدة مع إيران وقوى الإرهاب العاملة في المنطقة. ويرى

للحكومة القطرية، في انتهاك لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب "فارا"، والذي يطالب العاملين لدى الحكومات الأجنبية بالإبلاغ علنا عن أنشطتهم. ويتهم التقرير، قطر والجزيرة بانتهاك قوانين وكالات الأنباء الأجنبية من خلال العمل تحت ستار وكالة أنباء مستقلة والادعاء باستقلاليتها التحريرية وبالتالي عدم الخضوع لقانون "فارا". بينما في الحقيقة تمول الحكومة القطرية قناة الجزيرة وتسيطر وفق أجندتها السياسية. ويتراس مجلس إدارة الجزيرة عضو في الأسرة القطرية الحاكمة، ولذلك لا



مزاعم استقلالية الجزيرة لا يوجد ما يثبتها